وما هو أخطر منها، هو تلك الآراء والهمسات حول ما اذا كنا نملك القوة الكافية لانزال هزيمة أخرى بالعدو، اذا ما حدثت مجابهة جديدة... لقد وصلت الأمور الى حدّ أن فئات عديدة من شعبنا أصبحت تحتاج الى حقن متواصل من مقوّي التشجيع المعنوي، حتى لا يصاب ايمانها بقوتنا العسكرية بهبوط مفاجيء، أو بنوبة قاتلة... ويبدو اننا بحاجة الى التأكيد الاسبوعي ان الفارق بين قوتنا وقوة العدو ما زال كما هو، لم يتبدل...»[٦٣].

وفي أعقاب حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وعلى الرغم من ان تلك الحرب لم تحقق نتائج حاسمة لصالح العرب، الّا ان اسرائيل كانت تتخوّف من امكان تجددها، بما يعنيه ذلك من خسائر بشرية كبيرة. ولذلك، فقد وافقت اسرائيل، في مطلع العام ١٩٧٤، على اتفاقية فصل القوات مع مصر، وكان التبرير الذي قدّمته رئيسة الوزراء آنذاك، غولده مائير، في مجلس الوزراء، لقبول اسرائيل اتفاقية الفصل الأولى، «ان بديل الاتفاق مع مصر هو تجدد الحرب»[٦٤].

أمّا على الجبهة السورية، فقد تأخر توقيع اتفاقية الفصل حتى أيار (مايو) ١٩٧٤، حيث ان الرأي العام الاسرائيلي كان يجمع، تقريباً، على عدم الانسحاب من هضبة الجولان المحتلة. ولكن، بعد تجدد حرب الاستنزاف على الجبهة السورية، وتزايد الخسائر البشرية الاسرائيلية، حدث تغيّر درامي في موقف الجمهور الاسرائيلي من قضية الانسحاب من الهضبة. فبعد ان كانت نسبة الذين يوافقون على تنازلات جزئية في الهضبة لا تزيد على سبعة بالمئة بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) مباشرة، ارتفعت هذه النسبة الى ٤١,٢ بالمئة في أيار (مايو) ١٩٧٤[٦٥]. وكانت هذه النسبة مرشحة الى مزيد من الارتفاع، لو لم تسارع القيادة الاسرائيلية الى توقيع اتفاقية فصل القوات على الجبهة السورية. وقد علّل وزير الخارجية الاسرائيلية، ابا ايبن، يومها، موافقة اسرائيل على الانسحاب من أجزاء من الهضبة بالقول: «لولا الاتفاق مع سوريا، لكانت اسرائيل معرّضة لتجدد الحرب، وتصاعدها»[٦٦].

لقد كشفت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ان معادلة القوة، التي كرّستها اسرائيل وحافظت عليها طوال ربع قرن، قابلة للتغيّر والاختلال لغير صالحها. ولعل هذا الاستنتاج كان أكثر خطورة، بالنسبة الى اسرائيل، من نتائج الحرب ذاتها. ولذلك، كان على اسرائيل ان تسارع الى اعادة صياغة معادلة القوة بالشكل الذي يضمن لها التفوق النسبي السابق لحرب تشرين الاول (اكتوبر). وكانت خيارات اسرائيل، في هذا المجال، محدودة للغاية. فهي، من جهة، غير قادرة، بقواها الذاتية، على استعادة معادلة القوة السابقة للحرب. وحتى اذا تمكّنت من تحقيق ذلك لفترة زمنية محدودة، فان المستقبل المنظور يمكن ان ينطوي على احتمالات خطيرة، من حيث قدرة العرب على كسر معادلة القوة التقليدية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومن جهة أخرى، فان اعتبارات اسرائيل الذاتية تحول دون امكان التصالح مع المحيط العربي، بالتخلي عن الأراضي المحتلة، وعن الدور الوظيفي لاسرائيل في المنطقة. وكان الخيار الوحيد المتاح لاسرائيل، في تلك الحقبة التاريخية، هو السعي الى اخراج أكبر قوة عربية من ميدان الصراع، مع دفع الثمن المطلوب لقاء ذلك، ممّا يؤمن لاسرائيل استعادة معادلة القوة في مواجهة الأطراف العربية المتبقية في ميدان الصراع، مع ما يعنيه ذلك من احتفاظ اسرائيل ببقية مكتسبات الحروب السابقة، ومن قدرة واسعة على الحركة والمناورة، عسكرياً وسياسياً، في مجالها الحيوي الجديد.

وبالنتيجة، فان الاعتبارات التي أملت على اسرائيل توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد مع